doi.org/10.52866/esj.2021.04.17.04

قضايا الفساد الاقتصادي
في مناقشات مجلس النواب العراقي 1925 - 1939

الباحثة : الاء خليل ابراهيم حمندي ، أ. م. د .رائد راشد محمد الحياني
الجامعة العراقية \ كلية التربية

المستخلص

عدّ الفساد الاقتصادي من أبرز أنواع الفساد الذي تم مناقشته في محاضر مجلس النواب العراقي ولا سيما فيما يخص الأراضي الزراعية لكون الفلاحين يشكلون نسبة عالية من الشعب العراقي فضلا عن انتشار النظام الاقطاعي في العراق منذ العهد العثماني، وهو ما أدى الى عدم التوزيع العادل للأراضي الزراعية، اذ اقتصرت على المتنفذين في الحكم الملكي ليصبح الفلاحون مجردين من ملكية الاراضي الزراعية، ولهذا حاول بعض النواب في المجلس انتقاد هذه الحالة والانتصاف لحقوق الفلاحين الزراعية وتاكيد مشروعيتهم في امتلاك الاراضي الزراعية، إلاّ أن هذه المطالبات كانت لا تنفذ وتسوّف من قبل الحكومة بسبب تفشي النظام الاقطاعي في البلاد ووجود طبقة من الاقطاعيين ضمن اعضاء مجلس النواب العراقي.

الكلمات المفتاحية: البرلمان ، العراقي ، الفساد ، الاداري ، المالي.

Administrative and financial corruption issues in the discussions of the Iraqi Parliament from 1925 - 1939

Research Dr. Raed Rashid Mohammed Al-Hayani
Alaa Khalil Ibrahim Hamandi College of Education / Iraqi University

Abstract:

Numerous Discussions Took Place In The Iraqi Parliament During The Period 1925 - 1939 And Serious Attempts By The Government To Reform The Agricultural Reality In Iraq, Which Has Suffered From The Domination Of Feudalism For Many Years Due To The Ottoman Era And The British Mandate Period, Which Led Over Time To The Consolidation Of Feudalism As A Basic System By Virtue Of Its Control Over The Lands Agricultural And Thus The Emergence Of A New Social Feudal Class At The Expense Of The People Of The People Was Represented In The Landowners Of The Two Fiefdoms And Senior Elders, And Thus Increased Agricultural Areas Controlled By Them And At The Expense Of Farmers Who Were Suffering During This Period Of Economic And Social Conditions Bad However, these laws did not put an end to administrative corruption, as well as an important and more vital issue in the lives of the Iraqi people, namely the issue of oil and the position of deputies from granting the government privileges to foreign companies and their dominance of the Iraqi economy and the conditions in which they were granted.

Key words: Parliament 'Iraqi, corruption, administrative, and financial .

المقدمة

جرت مناقشات عديدة في مجلس النواب العراقي خلال المدة 1925–1939، ومحاولات جادة من قبل الحكومة لاصلاح الواقع الزراعي في العراق الذي عان من سيطرة الاقطاع لسنوات عديدة يرجع الى العهد العثماني وعهد الانتداب البريطاني الامر الذي ادى بمرور الزمن الى ترسيخ الاقطاع كنظام اساسي بحكم سيطرته على الاراضي الزراعية وبالتالي نشوء طبقة اجتماعية جديدة على حساب ابناء الشعب تمثلت في ملاك الاراضي من الاقطاعيين وكبار الشيوخ وبذلك ازدادت المساحات الزراعية المسيطر عليها من قبلهم وعلى حساب الفلاحين الذين كانوا يعانون خلال هذه المدة من اوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة، وحاول النواب معالجة هذه المشكلة ودراسة حالة الفلاح ولكن كل المحاولات باءت بالفشل لان معظم النواب يمثلون شبكة اقطاعية كبيرة حاولت الحكومات المتعاقبة اصلاح حالة الفلاح والحد من الاقطاع وتداعياته على البلاد وقامت باصدار العديد من القوانين واللوائح للحد من الفساد في توزيع الاراضي، ولكن هذه القوانين لم تضع حداً للفساد الاداري، فضلا عن قضية مهمة واكثر حيوية في حياة الشعب العراقي الا وهي قضية النفط وموقف النواب من منح الحكومة الامتيازات للشركات الاجنبية وهيمنتها على الاقتصاد العراقي والظروف التي منحت فيها .

اولاً : الفساد في توزيع وتمليك الاراضي الزراعية:

عدت قضية الارض الزراعية من القضايا المهمة التي دارت بشأنها الصراعات كما كانت من اكثر القضايا التي شغلت الحكومة العراقية والرأي العام العراقي، فضلاً عن كونها من اكثر القضايا حساسية في العهد الملكي، لان الفلاحين يشكلون نسبة عالية في العراق تمثل نصف المجتمع العراقي او اكثر[1]، وعلى الرغم من محاولات الدولة العثمانية اصلاح الاراضي الاميرية[2]، وعمرانها فقد جوبهت بمقاومة الشيوخ الذين يؤلفون الاكثرية في البرلمان العراقي الامر الذي مكنهم من السيطرة على كل حكومة تشكل آنذاك[3] والتي كانت تحول دون تحقيق تلك الاصلاحات، وقد عملت بريطانيا منذ ان احتلت العراق على تطبيق نظام العشائر ولا سيما في المناطق الجنوبية[4] اذ قامت بريطانيا بأجراء اصلاحات زراعية في الاراضي المتروكة واراضي الملاك وعدتها ملكاً عام للدولة وقامت بمنحها لكبار المالكين والمتنفذين في الحكم وبذلك كونت طبقة اقطاعية[5] بالمقابل اصبح

(1) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق عام1945–1958، شركة الخنساء للطباعة والنشر، 2009، ص17.

(2) الاراضي الاميرية: هي الاراضي التي تعود ملكيتها المطلقة للدولة، ويجوز لها ان تنتفع منها مباشرة او تأجرها للاستفادة منها. لمزيد من التفاصيل، ينظر: مروة حبيب حسن، الادارة العثمانية في لواء المنتفك 1869–1915 دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، 2015، ص147.

(3) ارشد حمزة عبدالله الفتلاوي، التطورات الاقتصادية في الحلة1958–1979، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، 2009، ص41.

(4) ماجد ثامر مجلي، قضايا التنمية الاقتصادية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1925–1945، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2012، ص22.

(5) الاقطاع: يعني قطع الشيء، وقد جاء تعبير الاقطاع اصطلاحاً ليصف نظام حيازة الاراضي والانتفاع بها مقابل الخدمة العسكرية وقد تكون الاقطاع في العراق في ظل السيطرة العثمانية . لمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد الرضى الحميري، نظام الاقطاع في العراق بين مؤيده ومعارضيه، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2007، ص 17–19.

الفلاحون مجردين من الاراضي الزراعية[1]، ولأجل تحقيق سيطرتها الكاملة على البلد اخذت طبقة الاقطاع الاشراف على جميع الاراضي التي اخذت تجني الكثير من الاموال على حساب الفلاحين[2]، وقد تركت الكثير من الاثار السلبية التي اخذ يعاني منها الفلاحون ونتيجة لهذا الوضع المتردي فقد حظيت قضية الاراضي اهتمام مجلس النواب العراقي [3].

طالب حمدي الباجه جي[4] نائب بغداد في الدورة الانتخابية الثانية لعام 1928 من الحكومة ان تنظر الى الاراضي الاميرية والاجراءات الواجب ان تأخذها في ان تؤسس في البلاد مزارع متطورة للفلاحين وان تكون تحت سيطرة الحكومة على ان تنشأ فيها مباني حديثة تضم جميع الخدمات التي يحتاجها الفلاح[5]، وقد رد عليه نائب بغداد ناجي السويدي الذي خالفه بالراي قائلاً : «**كلنا لنا املاك ومن الذي سيقدم املاكه للحكومة ويكسر هذه السدة لان الاستعمار الاجنبي موجود بالمقابل الاستعمار الوطني وهو جعل الاملاك بيد الحكومة**» اما نائب الموصل ضياء يونس[6].

فقد انتقد دائرة الاملاك والحكومة مشيراً الى فساد هذه الدائرة لقيامها بمصادرة هذه الاراضي دون اخذ اذن من المحاكم الشرعية ومطالباً الحكومة لمحاسبة هذه الدائرة[7]، وفي الصدد نفسه انتقد نائب الحلة احمد الراوي[8] الحكومة في طريقة توزيعها للأراضي الاميرية على الفلاحين وعدها مخالفة لمنفعة البلاد والمصلحة العامة، مطالباً الحكومة بتوزيع الاراضي حسب القاعدة المصرية (اعطاء خمسة افدنة لكل فلاح)[9]، وعند مناقشة مجلس النواب لائحة تقرير لجنة الامور الحقوقية وحسم الاراضي في لواء المنتفك في 17كانون الثاني 1929 انتقد عبدالمجيد علاوي[10] نائب الديوانية

(1) سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص22.

(2) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق 1933-1970، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1982، ص17.

(3) م .م .ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1928، محضر الجلسة 54 ، في 5حزيران1929، ص780.

(4) حمدي الباجه جي: هو احمد بن مهدي بن عبدالوهاب ولد ف بغداد عام 1887، والتحق بالمدرسة الملكية الشاهانية وحصل على شهادة ثم عاد الى بغداد وعهد اليه الكثير من المناصب الادارية منها موظف في دائرة الالوية ومدرس في مدرسة الحقوق وقائم مقام الكاظمية، وفي تموز1925 انتخب نائب عن بغداد، توفى عام1948. للمزيد ينظر: افراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1887-1948، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1999؛ باقر امين الورد، ج1، اعلام العراق الحديث، ج1، اوفسيت الميناء بغداد، 1978، ص205 ؛ مير البصري، ج2، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، لندن، ص202-204.

(5) م . م . ن، المصدر السابق، ص781.

(6) ضياء يونس: هو من اسرة عريقة من مدينة تلعفر، درس العلوم العربية والدينية، ولد في عام 1891، ثم انتخب نائب عن الموصل لثلاث دورات انتخابية، اغتيل في عهد بكر صدقي 1937. للمزيد ينظر: مير البصري، ج2، المصدر السابق، ص385.

(7) م .م . ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 54، 5 حزيران 1929، ص780.

(8) احمد الراوي: هو السيد احمد بن عبدالغني بن ملة حسين عبداللطيف بن احمد بن عثمان بن حسن عبدالله الراوي ولد في مدينة عنه1890، ودخل المدرسة العسكرية الرشيدية وبقى فيها حتى الصف الثالث وتخرج منها ثم عين على دائرة الافتاء في قضاء الهندية بأمر من الاحتلال البريطاني، ثم عين مدرساً في جامعة آل البيت عام1936، واستقال عام 1937، وعين في التوين القانوني عام1946 واحيل على التقاعد 1947، توفي في بغداد عام 1962 ودفن فيها. للمزيد من التفاصيل، ينظر: كامل سلمان الجبوري، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى 2000، ج1، د.ت، ص180

(9) م . م. ن، المصدر السابق، ص781.

(10) عبدالمجيد علاوي: هو عبدالمجيد الحاج بن حسين

هذه اللائحة والحكومة التي قدمتها لأنها مكنت الملاك من تأكيد ملكية الاراضي المتنازع عليها بين المفوض والمزارع سواء كانت مزروعة او غير مزروعة[1].

بينما انتقد معروف اجاويك[2] نائب اربيل الحكومة واتهمها بالفساد ولا سيما في طريقتها في توزيع الاراضي التي تمكن المالك من تأييد ملكيته في الاراضي الاميرية مبيناً استغرابه الشدي من موقف الحكومة الذي اعتبر المنتفك خارج حدود العراق وهذا مخالف لجميع القوانين والنظريات الحقوقية[3] .

انتقد وزير الاوقاف احمد الداود[4] زميله معروف اجاويك بشأن مخالفة هذه اللائحة للقانون والدستور وفي ختام كلامه اكد ان هذا القانون لن يلغي اذا لم يتم التصويت عليه من قبل السلطة التشريعية[5] ، فيما رفض زامل المناع[6] نائب المنتفك هذا القانون مشيراً الى فساده واعتبره يراعي حقوق الحكومة فقط، ولا يراعي مصالح السركال ولا الفلاح وان اهالي المنتفك عراقيون يجب ان يعاملوا بعدالة، مشيراً الى فساد الحكومة التي اخذت تهب املاكهم على حساب اصحابها ويجب ان تعاملهم بطريقة عادلة وليس بطريقة الحاكم العام الذي كتب كلمتين صارت له قانوناً مستنداً عليه ويأخذ اراضيهم ويعطيها لغيرهم راجياً من المجلس عدم الموافقة على هذه اللائحة لأنها نزعت الملك من المالك الحقيقي[7]، وفي السياق نفسه انتقد نائب بغداد حمدي الباجه جي هذا القانون واصفا اياه بدكتاتورية

علاوي ولد عام1897 في بغداد، ثم ابح معلماً في المدرسة الجعفرية، ودرس القانون ومثل لواء الديوانية في المجلس النيابي في الدورة الانتخابية الثانية، ومثل لواء بغداد عام 1945. للمزيد، ينظر: مير البصري، اعلام السياسة، ج2، المصدر السابق، ص112؛ مذكرات عبدالمجيد محمود الوزير الاسبق في العهد الملكي العراقي، تعليق واعداد: عماد عبدالسلام رؤوف، ط1، دار الحكمة، لندن، 2001.

(1) م. م. ن، المصدر السابق، ص782.

(2) معروف اجاويك: هو معروف بن اصفر افندي ولد في بغداد 1885، من اسرة كردية استقرت في بغداد ودرس في كلية الحقوق في بغداد ثم حصل على شهادتها وتولى العديد من المناصب الادارية منها مثل لواء اربيل في مجلس النواب العراقي 1928، وبعد انتهاء مدة نيابته عين في محكمة التميز ثم اصبح متصرفاً للولاء السليمانية، توفى عام 1958. للمزيد، ينظر: معروف اجاويك، نيابتي 1928-1930، مطبعة الزمان بغداد، 1937، ص9-17؛ عبدالمجيد فهمي، تاريخ مشاهير الالوية العراقية، مطبعة الزمان، بغداد، 1946، ص59-60 .

(3) زينب منعم كريم العزاوي، موقف السلطة التشريعية في العراق من القضايا الاقتصادية في عهد الملك فيصل1921-1933، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2006، ص33. ، د.م

(4) احمد الداود: ولد احمد الداود في اسرة من العلماء الدينين وبعد استحصاله للعلوم الدينية اشتغل بالتدريس ومارس القضاء الشرعي وعين مدرسا في بغداد وكان من بين 15 مندوبا الذين قابلوا الحاكم العام بهدف جعل الحكم في العراق حكما وطنيا وكان يقوم مع مجموعة من رفاقه بتحريض العشائر العراقية لكي تقف بوجه الاحتلال البريطاني اثناء الثورة العراقية الكبرى. للمزيد ينظر: ماريا حسن مغتاض التميمي، التجنيد في العراق 1869-1935دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد العالي للدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص100.

(5) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1928، محضر الجلسة العاشرة، 17 كانون الثاني1929، ص84.

(6) زامل المناع : هو زامل بن يوسف بن عجيل المناع من رؤساء قبيلة الاجود في المنتفك تولى العديد من المناصب الادارية اصبح نائباً عن لواء المنتفك عام 1924 ثم جدد انتخابه في عدة دورات انتخابية كان اخرها عام1948، توفي عام 1950 بالناصرية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة اعلام القبائل العراقية، ج1.ط، 1998، ص103؛ مير البصري، اعلام السياسة، ج2، المصدر السابق، ص333.

(7) م .م .ن، المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، في 17 كانون الثاني 1929، ص86-88.

الحكم مطالباً الحكومة بتوزيع الاراضي على الفلاحين قائلاً:«**انا اول من يقول بوجوب سلب الاراضي من المالكين وتوزيعها على الفلاحين**»[1] .

اما عبد الجبار التكرلي[2] نائب المنتفك فقد رفض هذه اللائحة لأنها حسب رأيه تزيد الخلافات بين المالكين والفلاحين، وقد طالب الحكومة بان تصدر لائحة جديدة لمعالجة مشكلة الاراضي، وعلى الرغم من معارضة اللائحة بما فيها من مخالفات صوت عليها بطريقة تعيين الاسماء فوافق عليها 41 نائباً من اصل 52 نائب وخالفها 11 نائب[3].

شهد عقد الثلاثينيات مناقشات عديدة بين الحكومات العراقية المتعاقبة ومجلس النواب العراقي للوصول الى صيغة نهائية لتسوية مشكلة الاراضي وخصوصاً الاراضي الاميرية لأجل دراسة حقوق التملك، وقد اقرت بصيغتها النهائية عام1932[4]، وقد قدمت حكومة نوري السعيد (19تشرين الاول1931 – 27 تشرين الاول1932) لائحة قانون تسوية الاراضي وعائديتها وحقوقها[5]

الى مجلس النواب لأجل اقرارها ومناقشتها بصيغتها النهائية[6] فألفت لجنة مشتركة من لجنتي الامور المالية والاقتصادية فقدمت لائحة للقيام بمهمة التسوية في 12ايار1932 [7]، فيما انتقد النائب زامل المناع نائب المنتفك الحكومة لتقديمها هذه اللائحة واصفاً اياها بانها انتهكت حقوق المالكين[8] .

لقد وضع هذا القانون لغرض القضاء على الارباك والخلافات في الاراضي وحق تثبيتها الا ان هذا لم يحصل فلم تعترف لجان التسوية بحق الفلاحين مشيراً الى فسادها لأنها سجلت الكثير من الاراضي باسم المتنفذين من رؤساء العشائر وكبار موظفي الدولة[9]،

(1) م.م.ن، المصدر السابق، ص88 – 89.

(2) عبد الجبار التكرلي: هو عبدالجبار بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد التكرلي ينتمي الى اسرة قديمة ينتهي نسبها بآل الكيلاني، ولد عام1893 في بغداد، ودرس في مدرسة الحقوق وعند قيام الحرب العالمية الاولى سافر الى اسطنبول، واكمل دراسته القانونية هناك، وفي عام1902 حصل على شهادتها، ومارس المحاماة، وفي عام 1927 عين حاكماً ثم انتخب نائباً عن لواء المنتفك وجدد انتخابه للمرة الثانية1930 واصبح وزيراً للعدل واستمر الى عام 1958، توفي عام 1964. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، المصدر السابق، ص ص 291–293.

(3) م.م.ن، المصدر السابق، ص89.

(4) فواز حمادي العيثاوي، موقف السلطة التشريعية من القضايا الاقتصادية في عهد الملك غازي1933–1939، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2000، ص21.

(5) لائحة قانون تسوية الاراضي: وهو القانون الذي صدر نتيجة كثرة الفوضى والمنازعات التي نشأت في العراق منذ تأسيس الحكم الملكي ولأجل ايجاد حل لذلك استدعت الحكومة البريطانية الخبير البريطاني بشؤون الاراضي (ارسن دواسن) مقترحاً على الحكومة حل المشكلة بتأسيس دائرة حقوقية للنظر في الاراضي الزراعية وتعيين عائديتها وتقسيم الاراضي بين افراد العشائر حسب تصرفهم الفعلي فيها وحسب العرف المحلي أي ان يعطي للشيخ خمسها وتوزع اربعة اخماسها البقية على افراد العشيرة وتثبيت الحقوق في الاراضي الى ساكنيها الفعليين والمتصرفين فيها، وقد ظل العمل بهذا القانون حتى قيام ثورة 14تموز1958. للمزيد ينظر: ضياء عبدالخالق حسين، قانون الاصلاح الزراعي رقم30لعام1958 في العراق تطبيقه واثاره حتى عام1970، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2012، ص18–19.

(6) جريدة الزمان، بغداد، العدد 108، 5كانون الثاني 1938.

(7) زينب منعم كريم العزاوي، المصدر السابق، ص73.

(8) م. م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة الاجتماع الاعتيادي لعام1931، محضر الجلسة 51، في 5ايار 1932، ص545.

(9) دعاء ثامر حسن، مشكلة اراضي المنتفك 1915–1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2006، ص137.

وفي السياق نفسه انتقد مصطفى عاصم[1] نائب لواء الحلة هذه اللائحة قائلاً: «**سادتي انها تقيد حقوق الفلاح وان عرضها على مجلس النواب يجعل الفلاح والسركال عبداً مملوكاً سواء كان لصاحب اللزمة او صاحب المزرعة بصورة مطلقة ولا يخفى عليكم اليوم في العراق اصبح اصحاب هذه الاراضي او اصحاب اللزمات كلهم من الاشخاص الذين لهم النفوذ التام ومنهم اصحاب الفخامة والمعالي ولأمراء**»[2]، ولقد صوت على هذه اللائحة 61 نائباً وخالفها نائب واحد وتغيب عن الجلسة 24 نائب[3]، وقد اطلق على قانون تسوية الأراضي لعام1932 باسم **(حقوق الملاك وواجبات الزراع)** لما حصل عليه الشيوخ والمتنفذين من الاراضي والامتيازات على حساب الفلاحين[4].

وحينما ناقش مجلس النواب قانون اللزمة[5] في 8ايار1932، شهدت الجلسة مناقشات حادة بين اعضاء مجلس النواب لأجل اقرار حقوق المالكين[6]، وقد بين النائب زامل المناع شكره للحكومة على اصدار هذا القانون وطرح في الوقت نفسه سؤالاً الى وزير المالية رستم حيدر[7] متسائلاً فيه عن اللزمة ولمن تكون لكونها متعددة الاصناف في العراق[8]، وقد استمر الجدال بين اعضاء مجلس النواب وانقسموا الى اقسام مختلفة عبرت عن محاولات جديدة لحفظ حقوق اللزمة واكدوا على ضرورة ان يكون صاحب اللزمة ملزماً امام الحكومة بدفع الضريبة[9]، وفي اثناء مناقشة لائحة قانون نقص واعفاء اجرة الاراضي واجرة الماء لعام 1933[10]، اشار احمد الداود نائب بغداد، قائلاً: «**في خاطري فقرة**

(1) مصطفى عاصم: هو مصطفى عاصم اسماعيل ولد في بغداد 1891، ودرس في بغداد في مدرسة الحقوق وتخرج منها عام1916 ، وزاول مهنة المحاماة وكان ضابط احتياط في الجيش التركي، ثم انتخب نائب عن لواء الحلة في ايار1928، وجدد انتخابه على نفس اللواء في 5شباط 1933، وانتخب نائباً عن لواء ديالى عام1937، اغتيل على يد فلاحين في مزرعة له غرب بغداد1940. للمزيد ينظر: مير البصري، اعلام السياسة، المصدر السابق، ج2، ص386.

(2) م . م. ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 51، 5 ايار 1932، ص-545 546

(3) المصدر نفسه، ص547.

(4) دعاء ثامر حسن، المصدر السابق، ص132.

(5) قانون اللزمة: هو القانون الذي اصدر عام 1932 وقد شرع هذا القانون على الاراضي غير المستثمرة وكان القانون قائماً على العرف والتقاليد ولم تكن له اسس موضوعية، وكان لخدمة الطبقة الحاكمة بالدرجة الاولى وعند تطبيقه استفادت منه اصحاب النفوذ مما ادى الى مضاعفة املاكهم وبذلك اهملت الرقابة على اصحاب الاراضي. لمزيد من التفاصيل ينظر: عمار يوسف عبدالله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914-1945، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002، ص18 ؛
ismail aubaid hummadi, land reform in Iraq 1945-1970, American university of Beirut, 1971, p.20-21.

(6) م . م.ن، المصدر السابق، ص560.

(7) رستم حيد: هو محمد بن رستم بن الحاج سليمان ينتمي الى اسرة حيدر ولد عام1889 في لبنان بعلبك، عرف واشتهر باسم ابيه، اكمل دراسته في دمشق وانتقل الى اسطنبول لإكمال الدراسات العليا ورجع بعدها الى العراق وتقلد الكثير من المناصب الادارية الرفيعة اصبح وزيراً للمالية خلفاً للمدفعي، وفي 19 تشرين الاول 1939 اختير لنفس المنصب، توفي عام1940. للمزيد ينظر: عباس فرحان طاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1997 ؛ رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، تحقيق: نجدة فتحي صفوت، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، د.ت، 1988.

(8) م .م .ن، المصدر السابق، ص560.

(9) زينب منعم كريم العزاوي، المصدر السابق، ص75.

(10) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1933، محضر الجلسة 54، في 8 مايس 1933، ص102-104.

تتعلق بقانون التسوية وما اردت به البقاء على قانون التسوية او اخذ الحقوق المكتسبة من اصحابها باللزمة او حق القرار ولا يمر على ذهني توزيع الاراضي التي ليست فيها حقوق مكتسبة على الفلاحين»[1].

وقد علق رايح العطية[2] نائب الديوانية على ما ذكره احمد الداود بشأن عدم صلاحية قانون اللزمة في البلاد بقوله: «**كنت اعتقد راي اكثر اهالي البلاد بما قدمته الوزارة السعيدية هو اتباعها قانون اللزمة وكلكم تعلمون جباية الاموال من الاراضي الاميرية وهي من الاموال القديمة وكان فيها الكثير من الاضرار على البلاد وقد احدثت هذه الاضرار عللاً سيئة وبالتالي فان من المصلحة العامة تشجيعها بين الموظفين والمكلفين بدفعها**»[3].

اما ابراهيم محمود الشابندر[4] نائب العمارة فقد طلب من الحكومة توزيع الاراضي الخالية من اللزمة بين ابناء القرى والارياف[5]، وخلال مناقشة الميزانية العامة لعام 1934 المالية كرر النواب مطالبهم بتوزيع الاراضي الاميرية بالعدالة بين ابناء المجتمع، وبهذا الصدد طالب نائب بغداد احمد الداود توزيع الاراضي التي ليست لها حق اللزمة على الفلاحين[6]، وفي السياق نفسه اشار عبد المهدي المنتفكي[7] نائب المنتفك الى موضوع توزيع الاراضي الاميرية ونبه الحكومة الى احياء الري وانعاش المشاريع الاراوائية حتى تتمكن من توزيع الاراضي الاميرية خاتماً كلامه بسؤال وجهه الى وزير المالية قال فيه: «**اود ان اسال وزير المالية عن الزيادة التي حصلت عليها لجان التسوية في المنتفك هل تمت هذه العملية في لواء المنتفك فقط ام غيره من الالوية العراقية؟**»[8].

---

(1) م.م.ن، المصدر السابق، ص104.

(2) رايح العطية: هو رابح بن عطية بن غضبان بن مشيمش شيخ عشيرة الحميدات في مدينة الشامية ولد عام1896 في الليثان التابعة لمقاطعة الرغية في الشامية، اشترك في ثورة العشرين، تولى امور قبيلته بعد وفاة ابن عمه محمود1936، انتخب للعديد من الدورات الانتخابية (الرابعة والخامسة والعاشرة) فاصبح عضو بارز للمجلس التأسيسي وعين وزيرا للزراعة، توفى عام 1952. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد ابراهيم مصطفى ال الظفيري، نواب الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925-1946، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012، ص72.

(3) م .م .ن، الدورة الانتخابية الرابعة الاجتماع غير الاعتيادي لعام1933، محضر الجلسة 30، في 22 مايس 1934، ص320.

(4) ابراهيم محمود الشابندر: ولد ابراهيم في بغداد عام1901، ودرس في الجامعة الامريكية في بيروت واكمل دراسته في كلية التجارة في نيويورك 1923، وتولى العديد من المناصب الادارية منها عضوا في مجلس النواب عن لواء العمارة1941 ووزيراً للمالية1952، توفى 1958 في القاهرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: رنا عاصي نعيمة، دور نواب العمارة في مجلس النواب العراقي 1939-1958 دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المثنى، 2013، ص23. ص23.

(5) م . م . ن، محضر الجلسة 30 في 23 مايس 1934، ص228.

(6) م.م.ن، محضر الجلسة 32 ، في 2 نيسان 1934، ص368.

(7) عبد المهدي المنتفكي: هو عبد المهدي حسن ناصر احمد دخيل الحسني المعروف بالمنتفكي نسبة الى لواء المنتفك وينحدر نسبه الى الامام زين العابدين بن الامام الحسين (عليه السلام)، والسيد عبد المهدي المنتفكي هو الوحيد الذي عرف باسمه، ولد عام1890 في مدينة الشطرة وكان من طبقة الملاك، وقد عين في الكثير من المناصب الادارية انتخب عن لواء المنتفك للدورات (1925 و1928 و1933 و1935و1937 و1939)، وقد انتخب اول رئيس لمجلس الاعيان عام 1948 واصبح وزيراً للأشغال 1950، توفي عام 1970. للمزيد ينظر: شاكر الطائي، السيد عبد المهدي المنتفكي ودوره السياسي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000؛ راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932، مجلة دراسات تربوية، العدد8، تشرين الاول2009، ص92.

(8) م . م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 32 ، في 2 نيسان 1934، ص370.

رد ناجي السويدي وزير المالية، ان الحكومة قررت ارسال لجنة لحسم النزاع في اراضي المنتفك وقد ارسلت الكثير من الخرائط والوسائل اللازمة لتسهيل عمل هذه اللجان، وقد علق نائب الديوانية عبدالواحد السكر[1] مشيراً الى فساد الحكومة في توزيع الاراضي وان مثل هذه القضايا يجب ان تترك في يد العشائر حسب عاداتهم وان اي حل مصطنع من قبل الحكومة لا يمكن ان يدوم طويلاً وهذا يؤدي الى تجديد الاضطرابات بصورة متكررة ويعد هذا دليلاً واضحاً لفقدان عدالة الحكومة وترجيح المجاملات السياسية في المنازعات على الاراضي، وان الحكومة اعتمدت على كسب ود العشائر من خلال التلويح للأراضي الاميرية وامكانية طرد اي شخص منها عند الضرورة[2] .

وخلال مناقشة الميزانية العامة في 16 شباط 1935 طالب حسن السهيل[3] نائب بغداد الحكومة بان تقوم بتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين وتحديدا الاراضي الصغيرة مشيراً الى فساد لجان التسوية وعدم العدالة في توزيعها[4]، وفي السياق نفسه اشار النائب عبد المهدي المنتفكي بتوزيع الاراضي على الفلاحين والاستفادة من التجربة المصرية لكل فلاح خمسة افدنة مؤكدا ان معظم الأراضي الاميرية هي ملك للحكومة بنسبة 75 ٪ وهي تتبع سياسة خاصة في توزيع هذه الاراضي، لذلك فالفلاح العراقي لا يملك من هذه الاراضي شيئا، فقسم منها يذهب الى لجان التسوية، والقسم الاخر تترك دون مالك[5] .

اشار سعيد ثابت[6] نائب الموصل الى فساد الحكومة وعدم عدالتها في توزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين

(1) عبدالواحد السكر: هو عبدالواحد الحاج سكر الفرعون رئيس عشائر آل فتلة في الجعارة (الحيرة)، ولد عام15اذار1892 ونشأ في مضارب فتلة واشترك مع آل فتلة في التمرد ضد السلطات التركية قبل الحرب العالمية الاولى ونفي الى بغداد واطلق سراحه، ثم اشترك في حرب الشعيبة ضد القوات البريطانية عام1915، وتولى العديد من المناصب الادارية منها نائب عن لواء الديوانية لعدة دورات(1933 و1935 و1936و1937)، ثم عين عضواً في مجلس الاعيان1952، توفي في بغداد1956. للمزيد ينظر: مروة خضر عباس الخفاجي، بول نابنشو ودوره السياسي في العراق 1932-1942، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة كربلاء، 2018، ص90؛ ميري البصري، اعلام الوطنية والقومية، دار الحكمة، لندن، 1999، ص300.

(2) احمد ابراهيم مصطفى، المصدر السابق، ص112-113.

(3) حسن السهيل: ولد حسن السهيل في عكركوف في شمال بغداد عام1890، ونشأ وترعرع في كنف والده السيد تميم، وكان له دورا في مواجهة الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914، وانتخب عدة مرات في مجلس النواب منها نائب عن بغداد في الدورات (السادسة والرابعة والتاسعة والعاشرة)، ثم اصبح عضوا في مجلس الاعيان 1952، توفي عام1957. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال عبدالرسول الدباغ، الشيخ سهيل سيد بني تميم1890-1957، مجلة منبر الجوادين، العدد125، 2008، ص12-13 ؛ دنكور ومحمود فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لعام1936، مطبعة دنكور، بغداد، 1936 ، ص877.

(4) م . م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام1935، محضر الجلسة 14، 31 كانون الثاني 1935، ص182-183.

(5) المصدر نفسه، ص184.

(6) سعيد ثابت: هو الحاج سعيد بن ثابت بن نعمان بن محمود بن حمد العبدي، ولدفي عام 1883 في الموصل، وتلقى تعليمه الاول في الكتاتيب وتعلم علوم القران والخط واللغة العربية، وانتمى الى العديد من الاحزاب والجمعيات السياسية لمواجهة الاتحاديين ومقاومة الاحتلال البريطاني للعراق واسس حزب الاستقلال في الموصل عام 1924، ومثل لواء الموصل في المجلس النيابي عام1925 - 1939، توفي عام 1941. للمزيد ينظر: احمد محمد امين قادر، موقف مجلس النواب من القضية الكردية في العراق1925-1945، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2000، ص72 .

واقتصارها على المتنفذين وكبار التجار فقط[1]، ونتيجة للمطالبة المستمرة من النواب لتوزيع الاراضي على الفلاحين بالعدالة اجاب رئيس الوزراء ياسين الهاشمي على النواب بان سبب تأخير توزيع الاراضي يرجع الى سوء الاوضاع الاقتصادية بالعراق[2]، وخلال مناقشة الميزانية المالية لعام 1936 اشار علي محمود[3] نائب لواء الكوت منتقداً سياسة الحكومة ومشيراً الى فسادها لكونها مارست سياسة سيئة في توزيع الاراضي، فضلاً عن التمييز الطبقي والمبالغة في الثراء الفاحش وتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في توزيع الاراضي على القليل من اصحاب النفوذ مطالبا بحق التملك، وان تعطي الاراضي للجهد الفكري والجسمي ولا تعطي للقليل ويحرم منها الكثير عاداً سياسة الحكومة (سياسة سقيمة) وقد اطلق عليها (بالإقطاعية)[4] ، وفيما اشار روفائيل بطي نائب الموصل الى فساد الادارة، قائلاً: **«لدينا الكثير من الاراضي تفوق الدول الاوربية ولكن بسبب فساد الادارة وعدم العدالة في التوزيع اصبح المثل ينطبق على الحكومة والمسؤولين (العيش في البيداء يمتلكها الظمأ والماء فوق ظهورها محمولا)»**[5]، وقد طالب النائب طالب المناع الحكومة بتوزيع الاراضي التي لا صاحب لها على الفلاحين لأنها تضمن مصلحة الفلاح وتحقق رفاهيته[6] .

وفي اثناء افتتاح الدورة السابعة[7]، القى الملك خطاب العرش الذي اشار فيه الى ضرورة توزيع الاراضي بعدالة، قائلاً: **«ان حكومتنا ساعية الى توزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين الحقيقيين بصورة تتفق مع العدد ويشمل التوزيع جميع طبقات الشعب بما يتناسب مع الافراد والخزينة العامة»**[8]، وعند تقديم العريضة الجوابية لخطاب العرش اشار النائب محمد حديد[9] نائب الموصل الى قضية الاراضي وعدها قضية البلاد الرئيسية داعياً الى ضرورة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ليشمل جميع انحاء البلاد[10] .

علق ذبيان الغبان[11] نائب بغداد واصفا مشكلة

(1) م. م. ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 18 ، في 11كانون الثاني 1936، ص ص245-246.

(2) المصدر نفسه، ص245-246.

(3) علي محمود: ينتمي الى اسرة مثقفة، ولد في بغداد 4تموز1901، وفي عام 1919 درس الحقوق وتخرج منها عام 1923، ثم عين استاذ في كلية الحقوق وانتخب عن لواء الكوت (الدورة الانتخابية الرابعة) ونائب عن لواء بغداد في الدورة الانتخابية السادسة. للمزيد ينظر: سعيد علي باصي المكصوصي، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي 1925-1939، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، 2006، ص61؛ يمير البصري، اعلام الادب في العراق الحديث، ج3، دار الحكمة، لندن، 1994، ص136؛ جريدة الانباء، بغداد، العدد44، 17 تموز1937 .

(4) م. م. ن، محضر الجلسة 32 ، في 20شباط1936، ص551.

(5) المصدر نفسه، ص552.

(6) م. م. ن، محضر الجلسة 34 ، في 23 شباط 1936، ص580.

(7) م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام1937، محضر الجلسة الاولى، 5اذار 1937، ص1.

(8) م.م.ن، المصدر السابق، ص ص2-3.

(9) محمد حديد: هو محمد بن الحاج بن حسين بن محمد بن علي بن محمود الرفاعي بن حديد، ولد في 28تشرين الاول1907 في الموصل، تعود جذوره الى قبيلة عربية تقطن بادية الشام، درس في الموصل واكمل الدراسة فيها عام 1922، ثم غادرها الى لبنان والتحق بمدرسة الاعدادية الملحقة بالجامعة الامريكية في بيروت، ثم اكمل دراسته في بريطانيا1928 وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وشغل العديد من المناصب منها وزيراً للتموين والمالية واستمر حتى قيام ثورة 14تموز1958، توفي عام1997. للمزيد ينظر: غصون مزهر حسين، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة من 1926-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003 .

(10) م. م. ن، المصدر السابق، ص18.

(11) ذبيان الغبان: ولد في بغداد عام1897، وتخرج من مدرسة

توزيع الاراضي بالمشكلة العظمى مشيراً الى فساد الحكومة ومنتقداً اياها بقوله: «**ايها السادة انظروا الى الاراضي في لواء العمارة الى بغداد كيف ملكت هل ملكت الى هؤلاء الاشخاص بناء على مقدرتهم الشخصية ام مقدرتهم العلمية**»[1] وهو بهذا يشير الى عدم العدالة والاستحقاق في توزيع الاراضي، وفي 5 اذار عام 1937 قدم صادق كمونة[2] نائب كربلاء استفساراً متسائلاً عن نية الحكومة توزيع الاراضي على الفلاحين بصورة تتفق مع المصلحة العامة او يؤدي الى توزيعها لتجتمع مرة اخرى في يد واحدة[3]، وقد رد رئيس الوزراء حكمت سليمان على استفسار النائب مشيراً الى ان الحكومة عازمة على احياء الاراضي وتوزيعها على الفلاحين دون استثناء[4]. وهو ما يبين غياب الثقة الواضحة للنواب في الحكومة واجراءاتها في توزيع الاراضي بعدالة .

طالب سلمان الشيخ داود[5] نائب العمارة الحكومة بتوزيع الاراضي على جميع الفلاحين لتحقيق العدالة[6]، وفي الصدد نفسه طالب محمد جعفر ابو التمن نائب بغداد مجلس النواب بالابتعاد عن العواطف عند توزيع الاراضي والبحث عن خطة جديدة تخرج البلاد من هذه الازمة مشيراً الى فساد الحكومة التي لا تريد ان تسير بالبلاد على خطة تطبيق العدل في توزيع الاراضي الاميرية التي ابتعدت عنه في كثير من الاحيان[7] اما عزيز شريف[8] نائب البصرة فقد طالب الحكومة بمعالجة مشكلة الاراضي قائلاً: «**ان مشكلة الاراضي من المشاكل القديمة وان جميع الحكومات التي تهافتت على البلاد سواء كانت عثمانية ام حكومة احتلال او هيمنة لم تحل هذه المشكلة**»[9] وهوما يؤكد ان النواب كانوا على وعي كبير من خلال عد هذه المشكلة اساسية ومن خلالها يمكن تعزيز تمسك الشعب بوطنه والدفاع عنه .

انتقد عيسى طه[10] نائب البصرة الحكومة وقانون

الحقوق عام1926 وعين في المحاكم الدينية في تشرين الاول 1926، واصبح حاكم على القرنة عام1931، وابي صخير والشامية، وانتخب نائباً عن لواء الكوت في شباط1937، ونائبا عن بغداد1948، واستقال 1950، توفي عام1977. للمزيد ينظر: مير البصري، اعلام الوطنية والقومية، المصدر السابق، ص405.

(1) م. م.ن، محضر الجلسة الاولى، 5 اذار 1937، ص19.

(2) صادق كمونة: هو السيد صادق بن السيد هاشم كمونة ولد عام1907 في بيت علم في النجف واكمل دراسته الثانوية وتخرج من كلية الحقوق، وبدأ نشاطه السياسي وانتمى الى جماعة الاهالي، كان شاعراً كتب الكثير من القصائد، توفى عام 1958. للمزيد ينظر: كامل سلمان الجبوري، المصدر السابق، ج3، ص170-171.

(3) م. م.ن، المصدر السابق، ص12.

(4) المصدر نفسه، ص13.

(5) سلمان الشيخ داود: هو ابن الشيخ احمد الشيخ داود ولد عام 1897 في بغداد، ودرس في المدارس العثمانية، دخل كلية الحقوق، وتخرج منها ومارس المحاماة فاصبح عضواً في البرلمان العراقي للعديد من الدورا وكان خطيباً لامعاً . للمزيد ينظر: محمد شكري العزواي، مجمع اثار القديمة، مطبعة الصباح، بغداد، 1997، ص467.

(6) م. م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة الاولى، في 15 اذار 1937، ص24.

(7) م.م.ن، محضر الجلسة الاولى، 5 اذار 1937، ص 26.

(8) عزيز شريف: ولد عزيز شريف في 6تشرين الثاني 1904، من اسرة دينية وكان والده الحاج شريف بن عبدالحميد عالم ديني معروف، وتخرج من دار المعلمين عام1926، وانضم الى النادي الثقافي عام1927، وتولى العديد من المناصب الادارية منها وزيرا للعدلية وممثل عن لواء البصرة في المجلس النيابي 1937، توفي عام1990. للمزيد ينظر: وسام هادي عكار التميمي، عزيز شريف ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى عام 1968، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2010، ص ص1 – 25؛ عزيز شريف، مذكرات عزيز شريف، معلومات الناشر محفوظه لدى عصام عزيز شريف، شباط2015.

(9) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1937، محضر الجلسة 20، 31 ايار 1937، ص264.

(10) عيسى طه، هو عيسى بن الحاج طه الجلبي ولد في البصرة

تسوية الاراضي مشيراً ان هذا القانون قد وضع في ظروف شاذه لأغراض شخصية وقد تضمن الكثير من العيوب وخير دليل على فساد الحكومة لكونه كان على اطلاع على احدى عائلات المحمودية التي كانت تمتلك ارضاً ورثتها وقد دبرت مؤامرة ضدها واخذت منها ارضها، وعلى الرغم من المراجعات التي قام بها اصحابها وتقديمهم الشكاوي التي بلغت 170 عريضة كان مصير هذه العرائض الرفض، بالمقابل جاءت لجنة التسوية واعطت للغاصب الحق وسجلت الارض باسمه[1] .

وفي الجلسة المنعقدة في 6كانون الثاني 1938قرر مجلس النواب على اثر مخالفة حصلت من قبل موظفي التسوية اجراء تعديل قانون تسوية حقوق الاراضي، وقد انتقد النائب عزالدين النقيب[2] نائب ديالى لجنة التسوية وموظفيها بسبب اعطائهم الاراضي الى اصحابهم باللزمات دون صدور نظام[3]، وفي الجلسة المنعقدة في 25 كانون الثاني 1938 قدمت حكومة جميل المدفعي لائحة قانون تسوية الاراضي رقم (29) لسنة1938[4]، وقد طالب النائب ياسين العريبي[5] نائب الموصل حكومة المدفعي ان تتوقف بشكل نهائي عن العمل بهذا القانون مشيراً الى فسادها لأنها منحت الكثير من الاراضي باللزمة الى اشخاص محدودين[6].

اما النائب عبد الهادي الظاهر[7] نائب الحلة فقد اعترض على مطلب نائب الموصل مؤكداً ان قانون التسوية ينتهي بشكل نهائي بعد اعلان التسوية من قبل وزير المالية، وكان ظاهر للعيان ان هناك تأثير كبير على المجلس من قبل الشيوخ والمالكين اذ لم يناقشها الا نائب واحد وهو ياسين العريبي[8] ، وفي 29 كانون الثاني

عام 1901، من اسرة موصلية ودرس في بيروت1910 توظف في الحكومة وانتمى الى مدرسة الحقوق في بغداد وتخرج منها عام 1923، عين حاكم في المحاكم الدينية وانتخب نائب عن البصرة1937، واصبح رئيس نقابة المحامين1941-1945، توفي عام 1978. للمزيد ينظر: مير البصري، اعلام الوطنية والقومية، المصدر السابق، ص424.

(1) م .م . ن، المصدر السابق، محضر الجلسة الاولى، 15 اذار 1937، ص265.

(2) عز الدين النقيب: ولد في عام1899 في مدينة مندلي، ودرس في الكتاتيب وتولى العديد من المناصب ضابط في مديرية الامن وقد كلف للقضاء على العشائر، ثم اصبح رئيس بلدية مندلي عام 1924، ونائباً عن ديالى1928 ومثل لواء ديالى في العديد من الدورات الانتخابية، للمزيد، ينظر: حسن لطيف الزيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، منشورات وتوزيع شركة العارف، بيروت، 2013، ص383؛ جلال كاظم محسن الكناني، موقف نواب ديالى وارائهم في المجلس النيابي 1950-1956 من خلال مناقشات مجلس النواب العراقي، مجلة ديالى، العدد256، 2012، ص27.

(3) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة الاجتماع الاعتيادي لعام 1937، محضر الجلسة3 ، 6كانون الثاني 1938، ص28.

(4) م.م.ن، محضر الجلسة 7 ، في 25 كانون الثاني 1938، ص27.

(5) ياسين العريبي: ولد في الموصل عام 1885 ، وهو سياسي عراقي ينتمي الى اسرة موصلية حسينية النسب، درس الحقوق وعين حاكما في محكمة البصرة عام1922، ثم ترك سلك القضاء واتجه الى المحاماة مثل لواء الموصل في المجلس النيابي 1937، توفي عام1949، للمزيد، ينظر: مير البصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، المصدر السابق، ص430.

(6) ماجد ثامر مجلي، المصدر السابق، ص65.

(7) عبدالهادي الظاهر: ولد في ناحية الدورة في منطقة الكرخ عام1907 في بغداد، ودرس الحقوق في جامعة بغداد وحصل على شهادة البكالوريوس في القانون واتجه الى النيابة، وانتخب في العديد من الدورات منها نائب عن لواء الحلة ولواء الديوانية، وانتمى الى حزب الامة، توفي عام 1978، للمزيد ينظر: فؤاد هادي مهدي العلكاوي، عبدالهادي الظاهر واثره السياسي والاقتصادي في العراق، ط1، مؤسسة ناشر العصامي، بغداد، 2007، ص678.

(8) م . م. ن، الجلسة السابعة، 25كانون الثاني 1938، ص87.

1938 اشار النائب محمود رامز[1] الى فساد الحكومة متهماً الوزراء والموظفين في التواطئ في عملية بيع الاراضي الزراعية الذين اعطيت لهم لزراعتها وباشروا يتصرفون بها ويبيعونها كبيع الدور والاملاك واصبحت الاراضي تباع وتشترى بالأمتار واضاف قائلاً: «**ولا ادري كيف يحق للشخص الذي اعطيت له الارض ليزرعها ويعتبرها ملكاً له ويبيعها وسيأتي يوم لا تجدون في العراق اي شجرة**»[2] .

في السياق نفسه اشار النائب عبد المهدي المنتفكي الى لجان التسوية وفسادها وقانون الحكومة الذي علق عليه ابناء العراق الكثير من الآمال قائلاً: «**واليوم تريد الحكومة ان تخلق لها واقع جديد على حساب ابناء هذا البلد وبالأسف جعلت هذه اللجان الموظفين الذين لا يرغب بهم لهذه الدوائر**»[3] .

ونستنتج مما سبق ان عدم حصول اية اصلاحات في قانون الأراضي لكون ان غالبية النواب هم من الاقطاعيين، لذا فانهم وقفوا ضد محاولات الاصلاح لأنها تتعارض مع مصالحهم الشخصية، وعلى الرغم من مناشدات بعض النواب لإصلاح اوضاع الاراضي والفلاح لكن الحكومة اما مستفيدة او ضعيفة لا تستطيع الوقوف بوجه الشيوخ والاقطاعية.

ثانياً: الفساد في قضايا النفط ومشتقاته خلال مناقشات مجلس النواب :

منحت الحكومة العثمانية شركة النفط التركية[4] موافقة اولية في 28 حزيران 1904 للبحث والتنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد لكن نشوب الحرب العالمية الاولى حال دون منحها الامتياز[5]، وعند قيام الدولة العراقية قرر مجلس الوزراء عدم الموافقة على منح الامتياز الذي تدعيه الشركة ومن ثم خولت الحكومة وزير المالية ساسون حسقيل[6] للتفاوض مع

(1) محمود رامز: ولد عام 1875 في محلة الست هدية، وتعلم الكتاتيب بسبب اهمال الدولة العثمانية للتعليم، وقد دخل الكلية العسكرية في اسطنبول عام1901 وتخرج برتبة ملازم ثان، وعندما شكل الحكم الوطني في العراق مثل محمود رامز لواء المنتفق في المجلس النيابي في العديد من الدورات الانتخابية الاولى والثانية والثامنة والتاسعة. للمزيد ينظر: كاظم جاسم سلطان الوائلي، محمود رامز ودوره السياسي في العراق 1875-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص ص5-20.

(2) المصدر السابق، ص88.

(3) م. م. ن، محضر الجلسة الثامنة، 29 كانون الثاني 1938، ص100.

(4) شركة النفط التركية: وهي الشركة التي تأسست من قبل البنك البريطاني وقد عرفت باسم البنك الوطني التركي، تأسست عام 1912 وحصلت على الامتياز بمفردها ضمن حدود الخط الاحمر على الخريطة التي تشمل كل الاقاليم التي تعتبر داخلة ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية باستثناء مصر والكويت، ثم ابدل اسمها الى شركة النفط التركية في1929. للمزيد ينظر: حسين علي محمد المرشدي، السياسة النفطية لحكومة عبدالكريم قاسم 1958-1963، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المثنى، 2016، ص14-20 .

(5) عمر ابراهيم محمد الشلال، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1869-1914، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008، ص75؛ عبدالرزاق الحسني، ج1، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط3، مطبعة العرفان، صيدا، 1953، ص283 .

(6) ساسون حسقيل: هو ساسون بن حاخام بن حسقيل بن شالمو سليمان بن عزرة وشالمو ينتمي الى اسرة شالمو داود، ولد في بغداد1860، ودرس في مدرسة الياس، ثم عين وزيرا للمالية في عام1925، وانتخب نائبا عن بغداد وجدد انتخابه عام1928، وفي عام1930 سافر الى اوربا للعلاج لكنه توفي في باريس عام1932. للمزيد ينظر: نور محمود عبدالمجيد العبيدي، ساسون حسقيل ودوره السياسي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2001، ص 42 ؛ مير البصري، اعلام

الشركة في لندن في 5 اذار1925 واستمرت المفاوضات الى14 اذار1925 فوقع الامتياز واوكلت وزارة ياسين الهاشمي الى نائب الحلة مزاحم الباجه جي[1] التوقيع على الامتياز لهذه الشركة واعطتها حق التنقيب على النفط واستثماره في انحاء العراق كافة عدا الاراضي المحولة[2]، وقد حددت حصة الحكومة العراقية بأربع شلنات[3]، وفي السياق نفسه قدمت وزارة عبدالمحسن السعدون لائحة قانون امتياز شركة النفط الانكليزية الفارسية المحدودة في 13حزيران 1926 [4].

طالب وزير المالية صبيح نشأت[5] بالمذاكرة عليها بصورة مستعجلة[6]، وقد تعرضت اللائحة لموجة من الانتقادات من النواب فقد انتقدها نصرت الفارسي[7] نائب ديالى لطول مدة الامتياز وشروطه المضـــرة، فضـــلا عـــن الضمانات التي يمكـــن ان تقدمها الشركة للحكومة[8]، وفي السياق نفسه انتقد احمد الداوود نائب بغداد هذه الاتفاقية ووصفها بالمضرة بمصلحة البلاد مشيراً الى الفساد الذي فيها، اذ اخذ النفط يباع بأثمان عالية تزيد عن الاثمان في لندن عادا ذلك احد اوجه فساد الحكومة[9]، كما انتقدها ثابت عبدالنور[10] نائب الموصل مبيناً للحكومة امكانية

اليهود في العراق الحديث، لندن، 2006، ص72-72 .

(1) مزاحم الباجه جي: هو مزاحم بن امين بن سليم بن عبدالرحمن الباجه جي ولد في النعمانية بالقرب من واسط 1890، ودخل المدرسة الثانوية واكمل دراسته في الحقوق في الاستانة واسس الاتحاد الوطني العلمي 1910، واصبح عضوا في المجلس التأسيسي ووزيراً في وزارة ياسين الهاشمي 1940. للمزيد ينظر: فهد مسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1934-1968، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2012، ص22.

(2) الاراضي المحولة: هي منطقة ضيقة تبلغ مساحتها800ميل وتقع بين العراق وايران قرب خانقين، وقد عرفت باسم النفط خانة. للمزيد ينظر: حسين جميل، شهادة سياسية 1908-1930، دار اللام، لندن، 1987، ص177.

(3) شلنات: هي عملة بريطانية تكون نسبتها 50 فلس عراقي، مفردها شلن. للمزيد ينظر: سعيد كاظم، تاريخ النقود العراقية 1920-1958دراسة تاريخية، (اطروحة دكتورا غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 1998وص36.

(4) م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام1925، محضر الجلسة 53، 13حزران1926، ص3-4.

(5) صبيح نشأت: وهو وزير سابق درس العلوم العسكرية وعمل ضابطاً في الجيش العثماني وشغل منصب وزيراً للمواصلات في وزارة عبدالرحمن النقيب الثانية والثالثة عام1921-1923، ثم اصبح وزيرا للاقتصاد والمواصلات في وزارة جعفر العسكري، توفي 1929. للمزيد ينظر: زينة مسلم درويش، وزارة المواصلات والاشغال العامة 1920-1939 دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2012، ص59؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ص300-301.

(6) م. م.ن، محضر الجلسة 53، 13 حزيران 1926، ص 4-5.

(7) نصرت الفارسي: هو نصرت بن فارس بن رفعت بن عجيل الياور الفارسي، ولد في بغداد1894، ودرس على الطريقة النقشبندية القراءة والكتابة، ثم درس الابتدائية واكمل دراسته في الاعدادية الملكية، درس الحقوق وانشأ حزب الامة عام 1924 مع مجموعة من المحامين تولى العديد من المناصب الادارية منها وزيراً للعدلية ثم انتخب عن لواء بغداد1932، توفي 1979. للمزيد ينظر: عباس جابر كاظم العبودي، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق 1894-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية)، جامعة المستنصرية، بغداد، 2001.

(8) م .م .ن، المصدر السابق، ص4.

(9) المصدر نفسه، ص4-5.

(10) ثابت عبدالنور: هو نيقولا عبدالنور ولد في الموصل 1890، وهو من اسرة مسيحية ودرس في مدرسة الاباء الدونيكان، ثم مدرسة الاعدادية الملكية، وبعد اعلان اسلامه سمي ثابت عبدالنور، تولى العديد من المناصب الادارية منها وزارة الاقتصاد والخارجية، توفي 1959. للمزيد ينظر: نصير خير الله محمد، السياسة الاقتصادية للملك فيصل الاول 1921-1933، مجلة ادأب الفراهيدي، العدد

تعديلها لتلائم الاسواق العالمية وتزيد من حصة العراق المالية[1].

اما سعيد ثابت نائب الموصل فقد طالب الحكومة ان تقدم استيضاحاً عن هذه الفائدة التي نالها العراق بعد انتهاء مدة الامتياز الذي امتد الى 35عاماً لتصبح مدة الامتياز70عاماً قائلاً: «**تحت رحمة الشركات الاحتكارية تنهب اموال العراقيين وتحت مسامع وانظار الحكومة**»، وقد ابدى النائب استغرابه من هذا التعديل الذي عده ضارا بمصلحة العراق قائلاً : «**ان زمان التضحية قد ولى وانتهى وان اخره عقد المعاهدة العراقية البريطانية وبهذا العمل الذي قامت به الحكومة يعد تضحية جديدة بأموال الشعب العراقي ولا يمكن قبول مثل هذا الامتياز مطالباً الحكومة برفض تمديد الامتياز**»[2] بين النائب محمد امين زكي نائب السليمانية الفساد الحكومي بقوله: «**نعم ان اثمان البنزين والنفط الابيض والاسود استغلت من قبل الحكومة والشركة واخذت تبيعها باثمان مرتفعة وان الامتياز قد وقع بقلم من رصاص قيمته نصف انه**»[3] ثم قدمت وزارة جعفر العسكري الثانية لائحة قانون رسوم النفط ومنتجاته للمجلس النيابي في 10ايار1927، وقد تعرضت اللائحة لموجة من الانتقادات، فقد اشار النائب احمد الداود نائب بغداد الذي جذب انتباه الحكومة العراقية منتقداً هذه اللائحة ومطالباً الحكومة ان تخفف عن الشعب وطاة اعباء ارتفاع اسعار النفط فضلاً عن ان الشركة مجبرة ان تبيع النفط بأسعار تقل عن 35 ٪ عن سعر لندن بموجب الامتياز الذي وقعته الحكومة مع الشركة[4] وفي السياق نفسه انتقد حمدي الباجه جي نائب بغداد هذه اللائحة بقوله: «**كنا نأمل جميعاً ان بلادنا سوف تستفيد من وجود منابع النفط في العراق ولكن الآمال متجهة ان ترى الزيت يباع في الاسواق العالمية وبأسعار رخيصة لكووزلبجحفقزن الحكومة بتنفيذها لهذا القانون قد فضلت مصلحة السكك الحديدية على مصلحة الشعب**»[5] فيما انتقد النائب نافع الملاك [6] نائب الحلة هذا القانون قائلاً: «**ان ارباب المصانع والزراعة يتأملون الانة الواحدة وكانوا يأملون التخفيض من الحكومة وبالمقابل تأتيهم الحكومة بضريبة جديدة تقع على عاتق المزارعين مطالباً الحكومة بتخفيض الضريبة عن مشتقات النفط الى 3 أنات بدل من 6 أنات**»[7]، وانتقد محمد باقر الشبيبي[8] نائب لواء الحلة هذه اللائحة مشيراً الى فساد

31، 2015، ص21؛ اسامة مهدي ابراهيم جاسم، ثابت عبدالنور ودوره السياسي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2015.

(1) ثامر ماجد مجلي، المصدر السابق، ص192.

(2) م.م.ن، محضر الجلسة 53 ، 13 حزيران 1926، ص5-6.

(3) الانه : هي عملة هندية تعادل ما يقارب 4 فلساً ويطلق عليها باللهجة العامة العانة. للمزيد ينظر: علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا من 1926-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004، ص85؛ احمد حمدان التميمي، الاوضاع الاقتصادية في لواء العمارة في عهد الانتداب البريطاني 1920-1932، مجلة ابحاث ميسان، مج10، العدد5، 2009، ص500.

(4) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني 1927، محضر الجلسة السابعة، 10 ايار 1927، ص225-226.

(5) م.م.ن، محضر الجلسة 7 ، 10 ايار 1927 ، ص228.

(6) نافع الملاك: هو محمد بن نافع بن مصطفى بن حسن بن عبدالرحمن ولد عام 1895، ولقب بالملاك من قبل الملك فيصل الاول لامتلاكه الكثير من الاراضي الواسعة فأضحى هذا اللقب مقترن باسمه وانتخب نائب عن الديوانية لدورة واحدة . للمزيد ينظر: احمد ابراهيم محمد مصطفى آل مصطفى الظفيري، ص79-80.

(7) مقتبس من محمد عبدالهادي عبود النويني، موقف السلطة التشريعية في العراق من القضايا الاقتصادية والاجتماعية 1932-1946، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2002 ، ص141.

(8) محمد باقر الشبيبي : هو محمد باقر بن جواد بن محمد الشبيبي ولد في النجف الاشرف 1889، وكان ينتمي الى اسرة

الحكومة بقوله: «**لقد ورثنا الشيء الكثير من الظلم المنظم من قبل السلطة سلسلة من الضرائب والمصائب استغفر الله اذا طال عمرها لا سامح الله سوف تأتي الحكومة بأكثر من هذا الظلم**»[1] حاثاً الحكومة على تقليل نسبة الضرائب لكونها تعد ثقلاً جديداً على عاتق المساكين والمزارعين واصحاب الدخل المحدود[2].

رد ياسين الهاشمي وزير الداخلية على اعتراضات النواب قائلاً : «**سادتي ان هذه اللائحة لم توقع لإرضاء السكك الحديدية، وانما ادعينا ان السكك الحديدية من اهم وسائط رقي هذه الامة ولزوم تشجيعها وقد وضعت لهذه الغاية**»[3]، وقد استمرت دعوات النواب لتخفيف بعض الاعباء التي يعاني منها الشعب من جراء عقد الاتفاقيات مع الشركات الاجنبية، بالمقابل انتقدت الصحف المحلية الحكومة لأنها منحت موارد البلاد الاقتصادية للشركات الاجنبية بصفقات خاسرة[4]، وفي عهد وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة عرضت الوزارة لائحة جديدة هي لائحة قانون اعفاء شركة النفط الانكليزية الفارسية من رسم الترانزيت امام المجلس النيابي[5].

ابدى جعفر ابو التمن نائب بغداد استغرابه من الحكومة لأنها قدمت هذه اللائحة التي اجازت اعفاء الشركة من رسم الترانزيت بسبب ما تلاقيه الشركة من متاعب وطالب الوزارة بإعفائه من الرسم السابق كونه من التجار الذين يلاقون المتاعب، وفي ختام كلامه طالب الحكومة التفاوض مع الشركة لتخفيض اسعار النفط وزيادة انتاجه[6]، وقد حذر النائب محمود رامز نائب بغداد من الاستمرار في هذه السياسة بإعفاء الشركات المتكررة من الرسم لكونها تنعكس بذلك على خزينة الدولة وعندئذ تصبح خاوية [7]، واستمر اعضاء المجلس بالمذاكرة على هذه اللائحة نفسها ففي 19تموز1929 شرح النائب ناجي السويدي نائب بغداد الظروف التي دعت الحكومة الى تقديم هذه اللائحة مؤكداً انه ليس هناك اي سبب لرفض هذه اللائحة لان الفائدة تعود على العراق والشركة معاً[8].

اثار خطاب ناجي السويدي استياء النواب ومنهم محمد رضا الشبيبي الذي انتقده واصفاً اياه بالمدافع عن الشركة لتبرير اعمالها[9] وكانت لكلمات محمد رضا الشبيبي اثر واضح في نفس ناجي السويدي مما ادى الى حصول مشادة كلامية بينهما داخل المجلس ادت الى تأجيل الجلسة[10]، وبعد فترة قصيرة استؤنفت الجلسة وجرى التصويت عليها ووافق عليها من اصل 57 نائباً 46 نائب وخالفها 11نائب[11]، وعند مناقشة الميزانية

معروفة بمقاومتها للاحتلال البريطاني ودرس في مدرسة الحياة وهو اخو محمد رضا الشبيبي الذي كان له دور كبير في تأسيس الدولة العراقية، توفي عام1960. للمزيد ينظر: عالية حسين علي، محمد باقر الشبيبي ارأه ومواقفه السياسية حتى عام 1932، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001 ؛ عبد الرزاق الهلالي، الشيخ محمد باقر الحلي 1889-1960، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1965.

(1) م. م. ن، المصدر السابق، محضر الجلسة السابعة، في 10 ايار 1927، ص231.

(2) المصدر نفسه، ص235.

(3) جريدة الاستقلال، بغداد، العدد1267، 21كانون الثاني 1928.

(4) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية من الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1928، محضر الجلسة 18، 16 تموز 1928، ص420.

(5) المصدر نفسه، ص421.

(6) م. م. ن، محضر الجلسة 18، 16 تموز 1928، ص420.

(7) المصدر نفسه، ص421.

(8) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1928، محضر الجلسة 19 ، 19 تموز 1928، ص449.

(9) المصدر نفسه، ص454.

(10) م. م. ن، محضر الجلسة 19 ، 19 تموز 1928، ص ص455-456.

(11) والموافقين على اللائحة كلًا من ساسون حسقيل وزير

العامة لعام 1929 المالية استغل كلاً من محمود رامز وجعفر ابو التمن نواب بغداد الوزارة مطالبين باتخاذ قرار عاجل لإلغاء الامتياز لكون الشركة قد اخلت بالمادة الرابعة والمادة الخامسة[1] من المقاولة المعقودة في 14 اذار 1925[2] ، وقد اشار النائب محمود رامز الى الفساد الاداري للشركات مما ادى الى انعكاسه على الشعب نتيجة ارتفاع اسعار النفط وقد طالب نائب كربلاء عبدالمحسن شلاش[3] وزير الاشغال والمواصلات في وزارة توفيق السويدي ان يبين للمجلس اسباب تأخير امتياز الشركة للأراضي فاذا كانت هذه الاسباب مقنعة فان المجلس يقف مع الوزارة، واذا كان عكس ذلك فأن المجلس سوف يسلب من الوزير الثقة، وبذلك يضع حداً لهذا التلاعب[4] وهو ما يوضح النقاشات الحادة بين النواب لمحاولة كشف التلاعب والفساد للشركات والمتعاونين معهم من الطبقات المتنفذة .

اجاب توفيق السويدي وزير الداخلية عوضاً عن وزير الاشغال والمواصلات بان الشركة تواجه الكثير من الصعوبات التي تحول دون تحقيق نصوص الامتياز، ولكن جواب الوزير لم يكن مقنعاً للنواب لكونهم اكدوا ان على الشركة ان تطبق هذه النصوص مهما كانت الصعوبات التي تواجهها[5]، وعندما الف نوري السعيد وزارته الاولى وجه الملك فيصل خطاب العرش في الاول من تشرين الثاني 1930 واشار فيه عن عزم الوزارة في تمديد عقد شركة النفط التركية وتبديل الامتياز واستثماره وازالة ما لحق بالعراق من الجور من قبل الشركات الاحتكارية وانه لن يفرط بهذا الحق[6]، وقد انتقد النائب ياسين الهاشمي سياسة الوزارة التي خفضت اسعار النفط لتمديد مدة الامتياز الذي منح الشركات 3 سنوات اخرى، وهذا مخالف للمادة الخامسة من الاتفاقية المعقودة قبل نشر القانون الاساسي فضلاً عن ان هذا التمديد تم بصورة غير شرعية، مطالباً الحكومة بأجراء التحقيق النيابي ضد الوزارة التي مددت هذه الاتفاقية[7] .

علق النائب رشيد عالي الكيلاني[8] نائب بغداد

المالية وعبدالحسين الجلبي نائب بغداد ونعيم زلخة نائب بغداد، والمخالفين هم جعفر ابو التمن وحمدي الباجه جي ومحمود رامز نواب بغداد، والمتغيبون كلاً من نوري السعيد وياسين الهاشمي. للمزيد ينظر: جواد كاظم الهيازعي، دور نواب بغداد 1925-1939، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2004، ص70.

(1) المادة الرابعة من الاتفاقية المعقودة في اذار1925 تنص على (ان تجري الشركة كشفا مفصلا من الدراسة وفي ثلاث جهات مختلفة على الاقل وخلال 8 اشهر من تاريخ انعقاد المقاولة)، امالمادة الخامسة نصت (ان تختار الشركة 24 بقعة مستطيلة خلال 32 شهراً واذا اخلت الشركة بهذا الشرط فان الاتفاقية تصبح ملغاة). للمزيد ينظر: حكمت سليمان، نفط العراق دراسة سياسية اقتصادية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، ص128-129.

(2) م . م. ن، الدورة الانتخابية الثانية من الاجتماع الاعتيادي لعام1928، محضر الجلسة 52، 3 حزيران 1929، ص737.

(3) عبدالمحسن شلاش: ولد في ام 1882 في النجف الاشرف، وشارك في ثورة العشرين، ثم اصبح عضوا في مجلس النواب وممثل عن لواء الديوانية وانتخب لعدة دورات انتخابية في المجلس النيابي واصبح نائبا عن لواء كركوك، توفي1948. للمزيد ينظر: امير احمد رحيم الشمري، عبدالمحسن شلاش 1882-1948دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012 .

(4) م. م. ن، المصدر السابق، ص740.

(5) م.م.ن، محضر الجلسة 52، 3حزيران 1929، ص740.

(6) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام1930، محضر الجلسة الاولى، 1تشرين الثاني 1930، ص2.

(7) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة الثالثة، 8 تشرين الثاني 1930 ، ص23.

(8) رشيد عالي الكيلاني: ولد في بغداد عام 1882 ودرس في مدارسها وتخرج من مدرسة الحقوق عام 1914 وتولى العديد من المناصب الإدارية منها وزير للعدلية في وزارة الهاشمي الاولى ثم اصبح رئيس للوزراء اربع مرات ثم

مؤيداً لكلام ياسين الهاشمي منتقداً سياسة الوزارة لان الحكومة قد اعلنت عن لسان رئيسها بان الشركة سوف تخفض اسعار النفط الا انها ابقت اسعار النفط على حالها وبذلك تجاوزت واضرت بحقوق الشعب العراقي[1]، فيما ايد رستم حيدر نائب بغداد كلام ياسين الهاشمي نائب بغداد قائلا: «**ان الحكم في بلادنا هو حكم اقتصادي وان الاستعمار هو استعمار اقتصادي وان الشركة تحصل على الاموال على حساب الشعب العراقي وان الوزارة بتمديدها فترة الامتياز قد تساهلت مع الشركة**» مطالباً الحكومة محاكمة هذه الوزارة والمسؤولين المتورطين مع الشركة[2]، وقد قدمت حكومة نوري السعيد الثانية (19 تشرين الاول 1931 – 27 تشرين الاول 1932) لائحة قانون تصديق الاتفاقيتين المعدلتين لامتياز شركة النفط التركية لعام1931[3] وخلال مناقشة هاتين الاتفاقيتين في المجلس النيابي انتقد سعد صالح[4] نائب الديوانية هذه اللائحة بعد ان احكمت شركة النفط خناقها على استخراج النفط[5] مشيراً الى السبب الحقيقي وراء مماطلة الشركات الاحتكارية قائلاً: «**سادتي انها تنتظر نضوبه في العالم لتبقى هي اللاعب الوحيد على الساحة وتتمكن من بيعه بالأسعار التي تريدها**»[6].

اشار يوسف الخوري[7] نائب الموصل على الشركة ان توفي بالتزاماتها تجاه العراق وان تقوم باستخراج النفط، فضلاً عن توظيف العراقيين واستخدامهم في جميع اعمالها وان تقوم بتعويضهم، وعند اجراء التصويت النهائي عليها وافق 54 نائب من اصل 58 نائب وتغيب

شكل حكومة الدفاع الوطني عام 1941، وتوفي عام 1965 في بيروت. للمزيد ينظر: قيس جواد الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1882–1965، بغداد، دار حوراء للطباعة والنشر، 2006؛ فراس البيطار، الموسوعة السياسية العسكرية، ج1، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2003، ص 686–687.

(1) م. م. ن، المصدر السابق، ص28.

(2) م.م.ن، محضر الجلسة الثالثة، 8 تشرين الثاني 1930، ص28.

(3) عقد هذا الاتفاق في 24اذار 1931 وقعه كل من نوري السعيد رئيس الوزراء وعن الشركة الاحتكارية جون سكليروس وكان مكملاً لاتفاق 14اذار1925 ، وتعهدت فيه الشركة بالتعديل على ان تقوم بتركيب وصيانة دورتين كهربائيتين في سلك معدني من النحاس وقد وافقت الشركة على دفع فائدة قدرها ٪6 وعند تأخيرها سداد المبلغ تدفع عن كل عام 400 الف ليرة ذهبية وقد وافقت الحكومة على منح الشركة تسهيلات بأسعار شحن مخفضة. للمزيد ينظر: علي معجل خلف عودة الشعيبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشداً جامعة بغداد، 2002، ص166–167.

(4) سعد صالح: هو سعد بن محمد بن صالح بن محمود بن علي بن محسن ينتهي نسبه الى الحسن ابو الطيب بن الامير محمد الاشتر سمي بالاشتر لوجود ضربة في وجه، ولد في عام1889 في النجف الاشرف ودرس في مدارسها وتخرج من دار المعلمين في بغداد، وتقلد العديد من المناصب الادارية منها متصرف للواء الحلة والكوت والمنتفك والعمارة واصبح وزيرا للداخلية في وزارة توفيق السويدي، وعضوا في مجلس البرلمان للاعوام 1930 و1935، توفي 1949. للمزيد ينظر: بشار جبار حسن الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1999 ؛ سلمان كامل الجبوري، ج3 ، المصدر السابق، ص206 .

(5) توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ص231.

(6) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1930، محضر الجلسة66، 7ايار 1931، ص ص4–10.

(7) يوسف الخوري: هو يوسف بن مهنا بن يوسف الخياط شقيق الدكتور حنا الخياط وزير الصحة، ولد عام1882 في الموصل،ودرس في مدارسها وسافر الى اسطنبول وتلقى تعليمه الديني في المعهد الكاثوليكي ثم انتخب نائب عن الموصل في المجلس النيابي 1924 واصبح نائبا للعديد من الدورات الانتخابية عن الموصل، توفي 1947. للمزيد ينظر: مير البصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ص338.

عن حضور الجلسة 4 نواب[1]، وفي السياق ذاته اثيرت قضية النفط مرة اخرى من خلال السؤال الذي وجهه جميل الراوي الى وزير المالية قائلاً: «**ما هي التدابير التي اتخذتها الوزارة تجاه ما اشير عن نية الشركة بدفع المبالغ الملزمة عليها على اساس العملة المستعملة لا على أساس الذهب**»[2]، وقد اجاب وزير المالية رستم حيدر بعد ان اظهر استياءه من الشركة قائلاً : «**هذه بدعة عجيبة**» التي لم تكن تخطر على بال احد ومن واجبنا جميعاً ان نتمسك بحقوقنا وندافع عنها[3]. وهو ما يبين محاولة الشركات الاحتكارية المماطلة والتسويف واستخدام اساليب مالية ملتوية. ويبدو ان الفساد الاداري الذي كان مستشري في الحكومة العراقية جعل الشركة التركية تتمادى بسياستها، لعدم وجود محاسبة للشركات الاجنبية لحصولها على الاذن و امتيازات من الحكومة البريطانية التي تتنافى مع مصلحة الشعب العراقي.

قدمت حكومة نوري السعيد الثانية خلال الجلسة المنعقدة في 7نيسان1932 قانون تصديق المقاولة لتعديل امتياز شركة النفط التركية لعام1932[4]، ومما يثير الاستغراب لم يخالف النواب هذه اللائحة واكتفوا بالموافقة فوافق عليها 69 نائبا من اصل 71 نائب وتغيب 2 من النواب، وان دل ذلك على شيء فيدل على ضعف المجلس امام الحكومة، وفي 20 نيسان1932 قدمت لائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود بين الحكومة العراقية وشركة انماء النفط البريطانية[5]، فانتقد نجيب الراوي[6] نائب الديوانية هذه الاتفاقية لعدم وجود اختصاص في امور النفط مطالبا بتعين الاختصاص، فضلاً عن ذلك ان الوزارة التي وقعت الاتفاقية لم تزود المجلس بأسماء الشركات وخلاصة الشروط التي تقدمت بها هذه الشركات، ورأى ان هذه الشروط كانت لا تختلف عن الشروط التي تقدمت بها الشركة التركية والتي لا تقدم اي فائدة للبلاد[7]، وطالب يوسف خياط نائب الموصل الحكومة بالزام الشركة حسب نصوص الاتفاقية المعقودة بضرورة تعيين الاختصاصيين الوطنين في تلك الشركات لاولويتهم عن غيرهم[8]، كما انتقد صالح جبر[9] نائب

(1) م . م. ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 66، 17ايار1931، ص1011-1012.

(2) م . م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام1931، محضر الجلسة 20 ، 4شباط1932، ص156.

(3) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 20 ، 4 شباط 1932، ص157.

(4) م. م.ن، محضر الجلسة 54 ، 14 ايار1932، ص571.

(5) م.م.ن، المصدر السابق، ص572.

(6) نجيب الراوي: هو محمد نجيب بن الشيخ ابراهيم الراوي، ولد عام1901 في بغداد، وتخرج من دار المعلمين الابتدائية، وينتهي نسبه الى شيوخ السادة الرفاعية، وتولى العديد من المناصب منها كاتب في دائرة المعارف وانتخب نائب عن الديوانية للدورات (1930 و1932 و1934) وانتخب نائب عن الحلة 1937-1939. للمزيد ينظر: عمار مزهر ريسان داخل، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى عام1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2011، ص207.

(7) م . م. ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 54، 14ايار1932، ص586.

(8) المصدر نفسه، ص 586-587.

(9) صالح جبر: هو محمد بن صالح بن جبر بن علي من اسرة متواضعة من بني زيد ولد في مدينة الناصرية عام 1895، ودخل المدرسة الرشيدية 1902 وتخرج منها 1910 وعاد الى العراق ودخل المدرسة الجعفرية 1919، ثم التحق بمدرسة الحقوق1925، وتقلد العديد من المناصب الادارية منها نائبا عن البرلمان1930 و1932 و1933، وقد عين متصرفا للواء كربلاء عام1935، وتولى وزارة العدلية 1936، وشكل وزارته الاولى عام1947، توفي عام 1957. للمزيد ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005 ؛ حسن لطيف الزيدي، المصدر السابق، ص335-336.

بغداد سياسة الحكومة والاتفاقية رافضاً تصديقها قائلاً: «**عندما عقدنا الاتفاق الاول مع الشركة التركية لم تكن بتلك الفائدة التي انتظرناها، اما هذه الاتفاقية فقد جاءت في المادة الثالثة من الاتفاقية ان الحكومة العراقية لا تصدر اي شيء من النفط الا بموافقة الشركات الاحتكارية سواء كان مصفى او غير مصفى**»[1] .

وقد انتقد عبدالغني النقيب[2] نائب الموصل هذه الاتفاقية، قائلاً: «**كيف تأتي شركة اجنبية الى بلادنا وتضع رؤوس اموال بالملايين من الدنانير والباونات ولا تستفيد شيئا وان هذه الاتفاقية لا تختلف عن الاتفاقيات السابقة**»[3]، وقد اعرب النواب عن خيبة امل تجاه الحكومة العراقية التي وقعت هذا الامتياز دون الانتباه الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية ومدى ارتفاع اسعار النفط[4] اما رئيس الوزراء نوري السعيد فلم يجب على اعتراضات النواب، وانما قام بفرض هذه اللائحة على المجلس[5]، ويبدو ان مجلس النواب لم يستطيع معارضة نوري السعيد لحصوله على اغلبية نيابية مؤيدة لحكومته وهو ما كان يؤثر بشكل كبير على القرارات التي تستخدم في المجلس النيابي لذلك وعند التصويت على هذه اللائحة حازت على موافقة 59 نائبا من اصل64 نائبا وخالفها 6 نواب[6]، وخلال مناقشة الميزانية العامة لعام1933 المالية انتقد النواب مرة اخرى ارتفاع اسعار النفط العراقي، ويبدو ان الفساد الحكومي جعل سليم حسون نائب الموصل ينتقد الحكومة بشدة قائلاً: «**بلية سوداء وجميع الدول في العالم حسدونا وقايضونا على كنوزنا الذهبية النفطية، لكن عندما تخرج من بلادنا تكون قيمتها من قيمة الماء**»[7]، وفد قامت حكومة جميل المدفعي الرابعة بمنح امتياز لشركة نفط البصرة[8] وشمل هذا الامتياز جميع الاراضي التي لم تمنح للشركات السابقة، وقد شملت مساحتها حوالي 89250 ميلاً مربعاً وتعد البصرة في غاية الاهمية بسبب قربها من حقل برقان في الكويت[9]، وحينما بدأ مجلس النواب مناقشة الامتياز جوبه بمظاهرات صاخبة في بغداد احتجاجا على ابرام هذه الاتفاقية[10]، وتم مناقشة هذه الاتفاقية بعد ان اوضح ابراهيم كمال[11] وزير المالية امام المجلس النيابي

(1) م. م. ن، المصدر السابق، ص587.

(2) عبدالغني النقيب: هو عبدالغني السيد حسن الاعرجي الحسني نقيب الاشراف في الموصل، ولد1888، ودرس في المدرسة الرشيدية، وفي عام 1910 خلف والده في نقابة الاشراف وعين عضوا في اللجان المختلفة في الصحة والزراعة وتولى رئاسة جمعية حماية الاطفال عام1922، وعين في مجلس لواء الموصل1924 ، توفي عام 1942. للمزيد ينظر: مير البصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2 ، ص142.

(3) مقتبس من عبدالهادي الثويني، المصدر السابق، ص142.

(4) م . م. ن، محضر الجلسة 54 ، 14 ايار 1932، ص586.

(5) المصدر نفسه، ص587.

(6) المصدر نفسه، ص587-588.

(7) م . م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1933، محضر الجلسة 23، 15 حزيران 1933، ص337.

(8) شركة نفط البصرة: هي شركة فرعية من شركات النفط العراقي تأسست في 22تموز 1938 ، بعد ان اقدم العديد من الاشخاص العراقيين وشركة نفط العراق للحصول على امتياز في البصرة مدته75 عام . للمزيد ينظر: ابراهيم رسول حسين العامري، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968-1973، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة كربلاء، 2017، ص129؛
failure of nation building and a history denied, Columbia university press, new York, 2003, p.123-124

(9) حكمت سليمان، نفط العراق دراسة سياسية اقتصادية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، ص143.

(10) عبدالرزاق الحسني، ج2، المصدر السابق، ص42.

(11) ابراهيم كمال: ولد عام 1895 في الموصل ودرس فيها ثم التحق بخدمة الجيش العراقي وقد انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي للعديد من الدورات وتولى العديد من المناصب الادارية منها سكرتيرا ووزيراً للمالية اكثر من مرة

بان هذا الامتياز هو من افضل الامتيازات التي قدمت الى العراق وجميع البلدان التي توجد فيها منابع النفط، بالمقابل الحكومة وجدت ان من الافضل ان تمنح هذا الامتياز للشركات بدلا من بقاء النفط مطموراً تحت الارض[1].

اعترض النواب على هذا الامتياز واعتبروه صفقة خاسرة[2]، ومنهم النائب رستم حيدر مشيراً الى الظروف التي ادت الى منح الامتياز لشركة نفط البصرة عام1938 كانت تختلف عن الامتيازات التي منحت في المدة (1925 –1931) وان المفاوض العراقي كان في عهد الانتداب ضعيفاً، بينما الان المفاوض اصبح قويا بظل الاستقلال[3]، وقد انتقد النائب طه الهاشمي[4] نائب بغداد الامتياز والحكومة التي وقعته مشيراً الى افضلية بقاء النفط داخل الارض محفوظا للاجيال القادمة على ان يعطي للشركات بذلك الثمن البخس[5]، كما انتقد محمود رامز نائب بغداد منح الامتياز للشركة مشيراً ان هذا الامتياز صفقة خاسرة مطالبا الحكومة برفض هذه الاتفاقية[6]، وعندما وضعت اللائحة للتصويت تمت الموافقة عليها بأغلبية النواب الحاضرين[7]، وفي عهد حكومة نوري السعيد الرابعة استغلت الشركات الاجنبية حالة الحرب العالمية الثانية والازمة الاقتصادية العراقية ففرضت على الحكومة العراقية تعديل اتفاقيتي شركة نفط العراق وشركة نفط البصرة[8]، ومن الملفت للنظر لم تناقش هذه اللائحة بشكل مستفيض لأنها حظيت عند التصويت عليها بأجماع الحاضرين البالغ عددهم 69 نائب[9].

ونستنتج من ذلك ان مطالب النواب كانت تصب في رغبتهم في التخلص من الفساد الاداري للشركات الاحتكارية نتيجة الاجحاف الذي لحق بالعراقيين من جراء ارتفاع الاسعار وكانوا يؤكدون على ضرورة تحسين المعيشة للشعب العراقي الذي عانى الامرين، فضلاً عن شعورهم بالاهمال الذي لحق بالعراق من جراء منح الحكومة امتيازات للشركات الاجنبية مما جعلها تتحكم بمصير العراقيين وحقوقهم الا انهم كانوا يخضعون بين الحين والاخر للسياسات العامة للحكومة والضغط البريطاني، فضلاً عن المصالح الخاصة.

ومدير عام للكمارك والكوس. للمزيد ينظر: جريدة الزمان، بغداد، العدد 1366، في 13 اب 1947.

(1) م . م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1938، محضر الجلسة الثالثة، 12 تشرين الثاني 1938، ص18.

(2) المصدر نفسه، ص34–35.

(3) المصدر نفسه، ص31.

(4) طه الهاشمي: هو طه بن سليمان بن صالح بن احمد ينتمي الى اسرة عربية هاشمية ولد عام 1888 في بغداد، ثم اكمل دراسته العسكرية في بغداد ودخل المدرسة العسكرية في اسطنبول وتخرج برتبة ضابط ملازم ثان عام1906، وشارك مع العثمانيين في محاربة بريطانية، تولى العديد من المناصب الادارية منها وزير الدفاع في وزارة ياسين الثالثة واخيراً وزيراً للمعارف، توفي عام1961. للمزيد ينظر: يحيى كاظم حمودي المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري في العراق حتى عام 1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1998 ؛ علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الملكي، ط1، دار الحكمة، لندن، 2004، ص ص131–141 .

(5) كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق، ص76.

(6) ثامر ماجد مجلي، المصدر السابق، ص208.

(7) كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق ، ص77.

(8) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام1939، محضر الجلسة الرابعة، 12حزيران1939، ص54.

(9) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة الرابعة، 12 حزيران 1939 ، ص ص55–56 ؛ عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925–1958، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993، ص183.

الخاتمة

نستخلص من هذا البحث ان المناقشات التي جرت في مجلس النواب العراقي بخصوص قضايا الفساد الاقتصادي كانت تدور في توزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين بالعدالة، وكان من نتائج الفساد الاقتصادي ان اصبح اقتصاد العراق حكرا على السلطة وان معظم مناقشات مجلس النواب العراقي في الجانب الاقتصادي للاراضي منها ما اسند على اسس المصلحة العامة والبعض الاخر على اسس شخصية وان اهمال معظم الاوضاع الاقتصادية في العراق وفساد المنظومة الادارية وضعف السلطة التشريعية ادى الى حد كبير الى عدم نجاح المجلس في السيطرة على الفساد الذي بدأ واضحاً لان معظم النواب كانوا يمثلون شبكة اقطاعية كبيرة ووقفوا امام كل محاولة لاصلاح الاراضي، فضلاً عن رفع الغبن عن حقوق العراق وقد تمثل مجلس النواب بقوة المعارضة البرلمانية الموجودة داخل مجلس النواب خلال هذه المدة وفساد الحكومات وعدم نجاحها في تعديل الامتيازات لانها منحت الاقتصاد العراقي للشركات الاجنبية التي اخذت تتحكم في مصير العراقيين وهذا له الاثر الكبير في افقار الشعب العراقي .

المصادر

اولاً: الوثائق المنشورة:

1. م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام1925 .
2. م. .م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني 1927 .
3. م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية من الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1928 .
4. م . م. ن، الدورة الانتخابية الثانية من الاجتماع الاعتيادي لعام1928 .
5. م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1930.
6. م. م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة الاجتماع الاعتيادي لعام1931 .
7. م . م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام1931.
8. م . م.ن، الدورة الانتخابيةالرابعة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1933.
9. م . م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة الاجتماع غير الاعتيادي لعام1933.
10. م . م. ن، الدورة الانتخابية السادسةا الاجتماع الاعتيادي الاول لعام1935 .
11. م. م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1937.
12. م . م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام1938.
13. م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام1939.

ثانياً: الرسائل والاطاريح غير المنشورة:

- الرسائل:

1. ابراهيم رسول حسين العامري، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968-1973، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة كربلاء، 2017.
2. احمد ابراهيم مصطفى ال الظفيري، نواب الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925-1946، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012.
3. احمد محمد امين قادر، موقف مجلس النواب من القضية الكردية في العراق1925-1945، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2000، ص72 .
4. ارشد حمزة عبدالله الفتلاوي، التطورات الاقتصادية في الحلة1958-1979، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، 2009.
5. اسامة مهدي ابراهيم جاسم، ثابت عبدالنور ودوره السياسي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2015.
6. افراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1887-1948، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1999 .
7. امير احمد رحيم الشمري، عبدالمحسن شلاش 1882-1948دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012.
8. بشار جبار حسن الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1999.
9. جواد كاظم الهيازعي، دور نواب بغداد 1925-1939، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2004.
10. حسين علي محمد المرشدي، السياسة النفطية لحكومة عبدالكريم قاسم 1958-1963، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المثنى، 2016.
11. دعاء ثامر حسن، مشكلة اراضي المنتفك 1915-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة ذي قار، 2006.
12. دعاء ثامر محسن، مشكلة اراضي المنتفك 1915-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2006.
13. رنا عاصي نعيمة، دور نواب العمارة في مجلس النواب العراقي 1939-1958 دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المثنى، 2013.
14. زينب منعم كريم العزاوي، موقف السلطة التشريعية في العراق من القضايا الاقتصادية في عهد الملك فيصل1921-1933، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2006.
15. زينة مسلم درويش، وزارة المواصلات والاشغال العامة 1920-1939 دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2012.
16. سعيد علي باصي المكصوصي، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي 1925-1939 ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، 2006.
17. شاكر الطائي، السيد عبد المهدي المنتفكي ودوره السياسي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000 .
18. ضياء عبدالخالق حسين، قانون الاصلاح الزراعي

رقم30لعام1958 في العراق تطبيقه واثاره حتى عام1970، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2012.
19. عالية حسين علي، محمد باقر الشبيبي ارأه ومواقفه السياسية حتى عام 1932، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001.
20. عباس جابر كاظم العبودي، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق 1894-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية)، جامعة المستنصرية، بغداد، 2001.
21. عباس فرحان طاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1997 .
22. علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا من 1926-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004.
23. علي معجل خلف عودة الشعيبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2002.
24. عمار مزهر ريسان داخل، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى عام1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2011.
25. غصون مزهر حسين، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة من 1926-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003 .
26. فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.
27. فؤاد هادي مهدي العلكاوي، عبدالهادي الظاهر واثره السياسي والاقتصادي في العراق، ط1، مؤسسة ناشر العصامي، بغداد، 2007.
28. فواز حمادي العيثاوي، موقف السلطة التشريعية من القضايا الاقتصادية في عهد الملك غازي1933-1939، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2000 .
29. كاظم جاسم سلطان الوائلي، محمود رامز ودوره السياسي في العراق 1875-1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003 .
30. ماريا حسن مغتاض التميمي، التجنيد في العراق 1869-1935دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد العالي للدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية، 2005.
31. محمد رياض آل عكيد الشمري، موقف نواب كربلاء في المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي 1925-1958، دراسة تاريخية، سلسلة احداث كربلاء ، 2017.
32. محمد عبدالهادي عبود النويني، موقف السلطة التشريعية في العراق من القضايا الاقتصادية والاجتماعية 1932-1946، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2002.
33. مروة حبيب حسن، الادارة العثمانية في لواء المنتفك 1869-1915 دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، 2015.
34. مروة خضر عباس الخفاجي، بول نابنشو ودوره السياسي في العراق 1932-1942، (رسالة

ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة كربلاء، 2018.
35. نور محمود عبدالمجيد العبيدي، ساسون حسقيل ودوره السياسي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد،2001.
36. وسام هادي عكار التميمي، عزيز شريف ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى عام 1968، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2010.
37. يحيى كاظم حمودي المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري في العراق حتى عام 1958، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1998.

- الاطاريح:

1. سعيد كاظم، تاريخ النقود العراقية 1920-1958 دراسة تاريخية، (اطروحة دكتورا غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 1998.
2. عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993.
3. عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق 1933-1970، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1982.
4. عمار يوسف عبدالله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914-1945، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002.
5. عمر ابراهيم محمد الشلال، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1869-1914، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008.
6. فهد مسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1934-1968، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2012.
7. ماجد ثامر مجلي، قضايا التنمية الاقتصادية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1925-1945، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، 2012.

ثالثاً: الكتب:

1. حسين جميل، شهادة سياسية 1908-1930، دار اللام، لندن، 1987.
2. حكمت سليمان، نفط العراق دراسة سياسية اقتصادية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.
3. دنكور ومحمود فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لعام 1936، مطبعة دنكور، بغداد، 1936.
4. سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق عام1945-1958، شركة الخنساء للطباعة والنشر، 2009.
5. سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق عام 1945-1958، شركة الخنساء للطباعة والنشر، 2009، ص17.
6. عبد الرزاق الهلالي ، الشيخ محمد باقر الحلي 1889-1960، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1965.

7. عبد الرضى الحميري، نظام الاقطاع في العراق بين مؤيده ومعارضيه، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2007، ص 17-19.
8. عبدالرزاق الحسني، ج1، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط3، مطبعة العرفان، صيدا، 1953.
9. علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الملكي، ط1، دار الحكمة، لندن ، 2004.
10. قيس جواد الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1882-1965، بغداد، دار حوراء للطباعة والنشر، 2006.
11. محمد شكري العزواي، مجمع اثار القديمة، مطبعة الصباح، بغداد ، 1997.
12. معروف اجاويك، نيابتي 1928-1930، مطبعة الزمان بغداد ، 1937.

رابعاً: الكتب الانكليزية:

1. failure of nation building and a history denied, Columbia university press, new York, 2003.
2. ismail aubaid hummadi, land reform in Iraq 1945-1970, American university of Beirut, 1971.

خامساً: مذكرات:

1. توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.
2. رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، تحقيق: نجدة فتحي صفوت، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، د.ت، 1988.
3. عزيز شريف، مذكرات عزيز شريف، معلومات الناشر محفوظه لدى عصام عزيز شريف، شباط2015.
4. مذكرات عبدالمجيد محمود الوزير الاسبق في العهد الملكي العراقي، تعليق واعداد: عماد عبدالسلام رؤوف، ط1، دار الحكمة ، لندن، 2001.

سادساً: الموسوعات:

1. باقر امين الورد، ج1، اعلام العراق الحديث، ج1، اوفسيت الميناء بغداد، 1978 .
2. ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة اعلام القبائل العراقية، ج1.ط، 1998.
3. حسن لطيف الزيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، منشورات وتوزيع شركة العارف، بيروت، 2013.
4. عبدالمجيد فهمي، تاريخ مشاهير الالوية العراقية، مطبعة الزمان، بغداد، 1946 .
5. فراس البيطار، الموسوعة السياسية العسكرية، ج1، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2003.
6. كامل سلمان الجبوري، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى 2000، ج1، د.ت .
7. مير البصري، اعلام اليهود في العراق الحديث، لندن، 2006.
8. ــــــــــــــــــ ، ج2، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، لندن.
9. ــــــــــــــــــ ، اعلام الوطنية والقومية، دار الحكمة، لندن ، 1999.
10. ــــــــــــــــــ ، اعلام الادب في العراق الحديث، ج3، دار الحكمة، لندن، 1994.

سابعاً: الصحف:

1. جريدة الاستقلال، بغداد، العدد1267، 21كانون الثاني 1928.
2. جريدة الانباء، بغداد، العدد 44 ، 17 تموز1937 .
3. جريدة الزمان، بغداد، العدد 108، 5كانون الثاني 1938.
4. ـــــــــــــــــــــــــ ، بغداد، العدد 1366، في 13 اب 1947.

ثامناً: المجلات:

1. احمد حمدان التميمي، الاوضاع الاقتصادية في لواء العمارة في عهد الانتداب البريطاني 1920–1932، مجلة ابحاث ميسان، مج 10، العدد 5 ، 2009.
2. جلال كاظم محسن الكناني، موقف نواب ديالى وارائهم في المجلس النيابي 1950–1956 من خلال مناقشات مجلس النواب العراقي، مجلة ديالى، العدد 256 ، 2012.
3. راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في عهد الانتداب البريطاني 1921–1932، مجلة دراسات تربوية، العدد 8 ، تشرين الاول2009.
4. جمال عبدالرسول الدباغ، الشيخ سهيل سيد بني تميم1890–1957، مجلة منبر الجوادين، العدد 125، 2008 .
5. نصير خير الله محمد، السياسة الاقتصادية للملك فيصل الاول 1921–1933، مجلة ادأب الفراهيدي، العدد 31 ، 2015.